الأمم المتحدة

A/60/PV.78

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة ٧٨

الثلاثاء، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١١/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد حميدون (ماليزيا).

افتُتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

البندان ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/60/825)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية تقرير الأمين العام المعنون ”الاتحاد في مواجهة الإرهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب“، وقد جرى تعميمه في الوثيقة A/60/825.

بيان للرئيس بالنيابة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أترأس هذه الجلسة العامة التي تعقدها الجمعية العامة اليوم ونحن مقبلون على اتخاذ خطوة أخرى في نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

لقد شهدنا على مر السنين هجمات إرهابية كثيرة في أنحاء العالم. وكانت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المروّعة دليلا على أبعاد الموت والدمار اللذين يمكن أن يحدثهما الإرهاب. ففي العام الماضي، كانت الأردن وإندونيسيا ومصر والمملكة المتحدة والهند، على سبيل المثال لا الحصر، جميعها هدفا لهجمات إرهابية. وفي الأسبوع الماضي وحده، وقعت هجمات أخرى في مصر. وأود أن أعرب باسم الجمعية العامة عن عزائي لحكومة مصر وشعبها، ولأسر جميع المتضررين وأصدقائهم.

وتذكّرنا تلك الهجمات بأن الأمم المتحدة يجب أن تواصل بقوة بذل جهودها لمكافحة الإرهاب. وبما أن المفاوضات ما زالت جارية بشأن إبرام الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، فقد حان الوقت لأن نعد استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب.

وقد كلفنا رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بأن نقوم دونما إبطاء بتطوير عناصر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-33511 (A)

استراتيجية لمكافحة الإرهاب يقوم بتحديدها الأمين العام. وطلبوا إلينا أن نفعل ذلك بغية اعتماد وتنفيذ استراتيجية تكفل الاستجابة بصورة شاملة ومنسقة ومتسقة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي، من أجل مكافحة الإرهاب. واليوم نتخذ أولى الخطوات في تلك العملية.

وبعد قليل سأدعو الأمين العام لتقديم تقريره المعنون ''الاتحاد في مواجهة الإرهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب'' (A/60/825)، الذي سيشكل أساسا لمناقشاتنا بشأن هذا الموضوع الهام. وفي الأسبوع الماضي، قام الرئيسان المشاركان، السفير يانييز - بارنويفو ممثل إسبانيا والسفير مينون ممثل سنغافورة، بتعميم رسالتهما التي تضع الخطوط العريضة لبرنامج العمل المعتزم في هذا الصدد على جميع الدول الأعضاء. وسوف يقدر رئيس الجمعية العامة للجمعية مشاركتها على نحو فعلي وبنّاء في المشاورات غير الرسمية المقبلة، وسأعتمد على جهودها وعلى دعمها المتواصلين في حربنا على آفة الإرهاب.

أرحب الآن ترحيبا حارا بالأمين العام كوفي عنان في الجمعية العامة، وأعطيه الكلمة ليعرض تقريره.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أنضم إلى الرئيس بالنيابة في تقديم معاني المواساة والتعازي للبلدان والشعوب والأسر التي عانت فقدان أحبائها بسبب الإرهاب.

ومن دواعي أسفي العميق أن الدول الأعضاء لم تتمكن الأسبوع الماضي من التوصل في اللجنة الخامسة إلى توافق في الآراء بشأن المقترحات التي سبق أن عرضتها على الجمعية فيما يتعلق بإصلاح الإدارة. ورغم ذلك، لديّ اقتناع بأن جميع الدول الأعضاء لا تزال ملتزمة من حيث المبدأ بالإصلاح، وأحث الجمعية على التضافر من أجل إعادة بناء روح الثقة المتبادلة التي لا غنى عنها لسلاسة أداء هذه المنظمة.

ولديّ الاستعداد كدأبي دائما لمساعدة الجمعية في مسعاها المستمر من أجل الاتفاق على طرق لتنفيذ الخطة المحددة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وسيذكر الأعضاء بصفة خاصة أن رؤساء دولهم وحكوماتهم طلبوا إليّ في تلك الوثيقة أن أقدم مقترحات لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول في مكافحة الإرهاب وتحسين التنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وسيذكر الأعضاء أيضا أن رؤساء الدول والحكومات كذلك حثوا الجمعية العامة على أن تقوم دونما إبطاء بتطوير العناصر التي أقوم بتحديدها بغية اعتماد وتنفيذ استراتيجية تكفل الاستجابة بصورة شاملة ومنسقة ومتسقة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، من أجل مكافحة الإرهاب.

واليوم يشرفني أن أقدم للجمعية رؤيتي في هذا الخصوص، على النحو الوارد في الوثيقة المعنونة ''الاتحاد في مواجهة الإرهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب''. وتنبثق تلك التوصيات من اعتقاد راسخ نشترك فيه جميعا، ومؤداه أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره غير مقبول ولا يمكن أبدا تبريره، بغضّ النظر عن شخص مرتكبه ومكان ارتكابه والأغراض من ارتكابه. ويمثل الاتحاد حول هذا الاعتقاد الأساس لما أرجو أن يصبح جهدا عالميا جماعيا لمكافحة الإرهاب، جهداً يجمع بين الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بحيث يستخدم كل من هذه الجهات مزاياه النسبية لاستكمال جهود الآخرين.

وفي وضعي توصياتي، بنيتها على ''الأركان الخمسة''، وهي العناصر التي أجملتها لأول مرة في العام

الماضي في مدريد. وهي: إقناع الناس بعدم اللجوء إلى الإرهاب أو دعمه؛ وحرمان الإرهابيين من وسائل القيام بهجوم؛ وردع الدول عن دعم الإرهاب؛ وتطوير قدرات الدول على دحر الإرهاب، وأخيرا، الدفاع عن حقوق الإنسان. وأرى أن الأركان الخمسة جميعا تشكل شروطا مترابطة تعد حاسمة في أهميتها لنجاح أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب. ولكي نوفّق في ذلك، سوف يتعين أن نحرز تقدما على هذه الجبهات جميعا.

ويتطلب تنفيذ الاستراتيجية العالمية منا إقناع الناس بعدم اللجوء إلى الإرهاب أو دعمه، وذلك بدق إسفين بين الإرهابيين ومناصريهم المحتملين. ويلزم أن نشن حملة عالمية تشترك فيها الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لتبعث برسالة مؤداها أن الإرهاب لا يمكن قبوله تحت أي شكل من الأشكال وأن أمام من لهم تظلّمات حقيقية طرقا أفضل وأفعل كثيرا للانتصاف. ومن أوضح الطرق التي يمكننا بها أن نفعل ذلك وأقواها أن نعيد تركيز اهتمامنا على الضحايا. وقد حان الوقت لنتخذ خطوات جدية ومتضافرة لبناء تضامن دولي معهم، مع إبداء الاحترام لكرامتهم والتعبير عن تعاطفنا معهم.

وحرمان الإرهابيين من وسائل القيام بهجماتهم يعني حرمانهم من سبل الحصول على كل من الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. وسيتطلب ذلك منا جميعا التفكير بشكل ابتكاري في الأخطار التي تتهددنا اليوم، بما فيها تلك الأخطار التي لا تستطيع الدول مجابهتها بمفردها، كالتهديد بخطر الإرهاب البيولوجي.

وبالمثل، فإن ذلك يعني العمل معا لمكافحة زيادة استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنيت. ويجب أن نجد سبلا تجعلنا نتأكد من أن هذه الأداة القوية سلاح في أيدينا وليست في أيديهم.

ولا بد أن يترسّخ عملنا الرامي إلى ردع الدول عن دعم الإرهاب رسوخا قويا في سيادة القانون على الصعيد الدولي – بإنشاء أساس قانوني متين لأعمالنا المشتركة ومساءلة الدول عن أدائها في تلبية التزاماتها. ويرتبط ذلك العمل ارتباطا وثيقا بضرورة تطوير قدرات الدولة على دحر الإرهاب.

واستجابة لطلب استلمته في كانون الأول/ديسمبر الماضي من رئيس الجمعية العامة، تستعرض الوثيقة التي أقدمها اليوم بالتفصيل خطوات بناء قدرات الدول وتعزيز عمل المنظمة في ذلك الميدان. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تسهم إسهاما حيويا في كل الجوانب ذات الصلة، من توطيد سيادة القانون ونظم العدالة الجنائية الفعالة إلى كفالة حيازة البلدان وسائل لمكافحة تمويل الإرهاب؛ ومن تعزيز القدرات إلى منع وقوع المواد النووية، أو البيولوجية، أو الكيميائية أو الإشعاعية في أيدي الإرهابيين، وإلى تحسين قدرة البلدان على تقديم المساعدات والدعم للضحايا وأسرهم.

وأخيرا، يتخلل موضوع الدفاع عن حقوق الإنسان التقرير بأسره. وهو شرط مسبق لكل جانب من جوانب كل إستراتيجية فعّالة لمكافحة الإرهاب. وهو الوثاق الذي يضم مختلف العناصر معا. وهذا يعني أن حقوق الإنسان للجميع – لضحايا الإرهاب ، وأولئك المشتبه في ضلوعهم بالإرهاب، وأولئك المتضررين من جرائه.

ويجب على الدول أن تضمن أن أي تدبير يتخذ لمكافحة الإرهاب يمتثل لالتزاماتها في إطار القانون الدولي، وخاصة قانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي. وأي استراتيجية تتنازل عن حقوق الإنسان تدعم الإرهابيين.

والدول كافة، في كل منطقة – كبيرها أو صغيرها، قويها أو ضعيفها – ضعيفة إزاء الإرهاب ونتائجه. وكلها تستفيد من استراتيجية ترمي إلى مكافحته. ولديها كلها دور يتعين عليها ممارسته في صياغة تلك الاستراتيجية، وتنفيذها وضمان تحديثها باستمرار بغية التصدي للتحديات المتطورة.

ومن الضروري أيضا أن تبرم الدول، بأسرع وقت ممكن، اتفاقية دولية معنية بالإرهاب. بيد أن عدم إحراز تقدم في التوصل إلى توافق للآراء حول اتفاقية ما لا يمكن أن يكون سببا لتأخير الاتفاق على استراتيجية ما. ويوفر رؤساء الدول والحكومات تحديا هائلا وفرصة تاريخية لمثليهم من خلال توجيه تعليمات لهم باعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. ومن خلال مواجهة ذلك التحدي، سيظهرون عزم المجتمع الدولي ويرسون أسس المواجهة العالمية الحقة لتلك الآفة العالمية الخبيثة. وآمل أن تساعدهم توصياتي على أداء تلك المهمة الحيوية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكر الدول الأعضاء بأن أول مشاورات غير رسمية بشأن استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب ستعقد يوم الخميس، المصادف ١١ أيار/مايو في الساعة ١٠/٠٠ والساعة ١٥/٠٠. ويرجى من الأعضاء التحقق من مكان انعقاد الجلستين في اليومية.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من النظر في البندين ٤٦ و١٢٠ من بنود جدول الأعمال.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

مشروع القرار A/60/L.53

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن البند ١٠ من جدول الأعمال في جلستها العامة ٦٣ بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

أعطي الكلمة لممثل منغوليا كي يقدم مشروع القرار A/60/L.53.

السيد تشويسورن (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف شرفا خاصا بتقديم مشروع قرار بعنوان ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة“ بالنيابة عن مقدميه الذين ترد قائمة بأسمائهم في الوثيقة A/60/L.53. وأود أيضا أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار، شاركت البلدان الـ ٢٢ التالية في تقديمه: أرمينيا، أستراليا، إندونيسيا، البرازيل، تيمور – ليشتي، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، زامبيا، سان مارينو، سري لانكا، سويسرا، طاجيكستان، العراق، غابون، قيرغيزستان، ليخشتنشتاين ، نيبال، نيكاراغوا، واليمن.

تمثل المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة قوة هامة في بناء زخم عاملي تجاه إرساء الديمقراطية. وعملت هذه المؤتمرات بمثابة مصدر إلهام بالنسبة للعديد من الديمقراطيات الناشئة في نضالها لبناء مجتمعات ديمقراطية حديثة عاملة تقوم على أساس مبادئ التعددية، واحترام حقوق الإنسان، وحرية الصحافة، والحكم الديمقراطي؛ وقد يسّرت أيضا تبادل الآراء، والخبرات، والدروس المستفادة بينها وبين ديمقراطيات أكثر نضجا.

وتنطوي العملية الحكومية الدولية للمؤتمرات الدولية على تجربة ثرية للتعاون المثمر مع منظومة الأمم المتحدة. وينغي، بصفتها هذه، أن تمارس دورا في ترجمة الالتزامات التي قطعها قادة العالم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى حقائق وذلك من أجل دعم الديمقراطية من خلال تعزيز قدرات البلدان على تنفيذ مبادئ الديمقراطية وممارستها وتعزيز قدرات الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء.

وبالتالي، يؤكد مجددا النص المعروض علينا، التزام المجتمع الدولي بالديمقراطية ودور الأمم المتحدة الهام في تقديم دعم حسن التوقيت وملائم ومتسق لجهود الحكومات الرامية إلى تحقيق إرساء الديمقراطية والحكم السليم ضمن سياق جهودها الإنمائية. وهو يشجع الأمين العام على مواصلة تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة الفعالة لطلبات الدول الأعضاء، بما في ذلك، عبر نشاطات صندوق الديمقراطية في الأمم المتحدة، بين جملة أمور أخرى.

ويشدد مشروع القرار تشديدا قويا على متابعة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وذلك بدعوة أصحاب المصلحة جميعا إلى إبلاغ الأمين العام بالإجراءات التي يتم اتخاذها تحقيقا لهذه الغاية. ويعكس ذلك الأهمية التي توليها منغوليا، بصفتها البلد المضيف للمؤتمر الدولي الخامس ورئيسته، لكفالة المتابعة الفعالة والناجعة للتوصيات التي تم اعتمادها هناك.

وكما يدرك الأعضاء، أن من بين النشاطات الكبرى التي تنفذها منغوليا في ذلك الصدد وضع مؤشرات الحكم الديمقراطي للبلد بغية قياس أدائه الديمقراطي. وسيرسي ذلك، إلى جانب مذكرة معلومات قطرية، دعائم خطة عمل وطنية ترمي إلى المساعدة في توطيد الديمقراطية في منغوليا.

ونرى أن هذا البرنامج سوف ييسر تصميم وتجريب بعض المنهجيات التي يمكن أن تستعين بها الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في تحضير خطط العمل الوطنية الخاصة بها، وأوراق المعلومات القطرية، وقواعد البيانات الخاصة بمؤشرات الديمقراطية، حسبما تم الاتفاق عليه في خطة عمل أولانباتار.

وسوف تستضيف منغوليا أيضا مؤتمرا دوليا للمتابعة بشأن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في أولانباتار يومي ١ و ٢ حزيران/يونية من هذا العام بهدف تبادل تجاربها المتعلقة بالمتابعة مع البلدان الأخرى. وسيجمع هذا الاجتماع بين أصحاب المصلحة في المؤتمر الدولي وبين خبراء الديمقراطية الدوليين لتقييم أنشطة المتابعة والاشتراك في مناقشات عن كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على التجديدات التي يتم إدخالها على حركة المؤتمر الدولي.

وقد جرى تجريب الهيكل الثلاثي الشامل للمؤتمر، الذي يشمل الحكومات والبرلمانات والمجتمع الدولي في المؤتمر الدولي الخامس في أولانباتار. وشكل خطوة رئيسية للأمام في التطوير التدريجي لعملية المؤتمر الدولي وذلك بإتاحة قدر أكبر من التفاعل والتعاون بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة في بذل جهد مشترك لتعزيز الديمقراطية. ويتجلى هذا الجانب على النحو الواجب في النص في سياق كل من متابعة المؤتمر الدولي الخامس والترتيبات لعقد المؤتمر الدولي السادس القادم.

وسيعقد المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الدوحة، بقطر، خلال الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ولذلك فإن مشروع القرار يعرب عن أهمية الدعم المقدم من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية لعقد المؤتمر المذكور. وسيكون المؤتمر المعقود في الدوحة حدثا في المقام الأول من الأهمية، لأنه سيحدث في ظل خلفية نتائج مؤتمر القمة العالمي وسيمثل المرة الأولى التي يعقد فيها مؤتمر للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الشرق الأوسط. وترجو منغوليا لقطر كل نجاح بصفتها الرئيس التالي للمؤتمر، وتتعهد بتقديم تعاونها الفعلي في فترة التحضير لمؤتمر الدوحة.

وقد خضع مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم لدراسة متأنية للغاية قامت بها الدول الأعضاء خلال أربع جولات من المشاورات غير الرسمية. وأود أن أغتنم هذه

الفرصة لأعرب للوفود التي اضطلعت بدور فعلي في عملية الصياغة ووقفت إلى جانبنا طوال عملية التشاور والتفاوض عن امتنان وفدي الصادق لإسهامها القيّم وأفكارها البنّاءة التي ساعدتنا على إعداد المشروع الحالي. وتدل هذه المشاركة الفعلية وهذا الاهتمام، فضلا عن العدد الكبير من مقدمي مشروع القرار، على استمرار صلاحية عملية المؤتمر الدولي وأهميتها وتبشر بأن يكلل مؤتمر الدوحة المقبل بالنجاح. وأرجو أن ينضم كثير من البلدان الأخرى إلى مقدمي مشروع القرار اليوم، فتزيد بذلك من تعزيز رسالتها إلى المجتمع الدولي بشأن توطيد دعائم الديمقراطية.

وأود أن أعرب باسم جميع مقدمي مشروع القرار عن أملنا في أن يحظى، كما حظي في الماضي، بتأييد الجمعية العامة بالإجماع وأن يُعتمد بدون تصويت.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سوف نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/60/L.53.

وقد طلب ممثل كوستاريكا الكلمة تعليلا لموقفه قبل البت في مشروع القرار. وقبل أن أعطي هذا الممثل الكلمة، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت أو الموقف محددة بمدة ١٠ دقائق وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

السيد بالستيرو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يتكلم تعليلا لموقفه، وفقا للمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، قبل البت في مشروع القرار A/60/L.53.

منذ صدور إعلان مانيلا عام ١٩٨٨، تتابع كوستاريكا عن كثب التطورات التي تطرأ على ما يعرف بالمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وفي عام ١٩٩٤، شاركنا بصفتنا مراقبين في المؤتمر الدولي الثاني، المعقود في ماناغوا، وقد حضره وزير خارجيتنا. وكان في ذلك إشارة واضحة على تأييد بلدي لتلك المبادرة الهامة. وشاركنا أيضا كمراقبين في اجتماعي بوخارست وكوتونو، وبالرغم من عدم تمكننا من حضور المؤتمر المعقود في أولانباتار، فقد أولينا اهتماما وثيقا لنتائجه. وهكذا فمن الواضح اهتمام وفدنا بالمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ودعمنا له منذ أمد طويل.

وتود كوستاريكا أن توجه الاهتمام إلى الفقرة ٤ من مشروع القرار، التي تكتفي بـ ''تشجيع'' الأمين العام على مواصلة تحسين قدرة المنظمة على الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء في المجال قيد النظر. ويؤيد وفدي هذا الطلب دون تحفظ ويفهم منه أن الفقرة ٤ أبعد ما تكون عن الاكتفاء بـ ''تشجيع'' الأمين العام بل تحدد شرطا مطابقا للشروط المحددة في الفقرتين ١٠ و١١ من القرار، كما شرحنا خلال المشاورات غير الرسمية.

وكما أشار الأمين العام ذاته بحق في تقريره الوارد في الوثيقة A/60/733، المعنون ''إصدار الولايات وتنفيذها: تحليل وتوصيات لتيسير استعراض الولايات''، توجد في الواقع درجة من الغموض في التقارير حين يتعلق الأمر بتحديد الولايات، وذلك لاستخدام ألفاظ مثل ''تطلب'' و ''تدعو'' و ''تشجع'' دون تمييز بينها. ويخبرنا الأمين العام بأن هذا الغموض قد يجعل من الأسهل على الدول الأعضاء أن تتوصل إلى قرارات، كما هو الحال اليوم. بيد أنه كما يقول الأمين العام في الفقرة ١٠ من التقرير:

> ''فلأن الدول الأعضاء أبدت رغبة في استخدام استعراضها للولايات من أجل تدارس فرص التحولات البرنامجية، فقد أصبح من الضروري، بل ومن المستصوب، تحديد تعريف عملي لوحدة التحليل ورسم نطاق الممارسة''.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بتوصية الأمين العام ويتفق معه في أن ''من الضروري، بل ومن المستصوب''، خاصة في

هذه المرحلة من عملية إصلاح الأمم المتحدة، أن نتعلم من التجربة ونتغلب على الصيغ التي تجعل من الصعب اتخاذ الإجراءات وتقييم هذه الإجراءات داخل المنظمة. وينبغي أن تشكل الدقة في استخدام الصلاحيات لدى تحديد الولايات إحدى أولويات الجمعية العامة.

وبعد هذا الإيضاح، تود كوستاريكا أن تؤكد مجددا دعمها للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ولهذا السبب فإن وفدي من بين الوفود التي تدعو إلى اعتماد مشروع القرار A/60/L.53 بدون تصويت.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا لممثل منغوليا لما أبداه من قيادة والتزام. فقد وقف وفده إلى جانبنا منذ بداية عملية التفاوض. ونؤكد مجددا دعمنا لهذا الوفد وتضامننا معه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستبتّ الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/60/L.53.

قبل الشروع في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار، أود أن أعلن أن البلدان التالية قد انضمت منذ تقديمه إلى قائمة مقدميه: باراغواي، بوركينا فاسو، السلفادور، الكاميرون، ملديف، النيجر.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية قررت اعتماد مشروع القرار A/60/L.53؟

اعتمد مشروع القرار A/60/L.53 (القرار ٦٠/٢٥٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كوبا الذي يرغب في الكلام شرحا للموقف بشأن القرار الذي اعتمد من فوره. هل لي أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلى بها شرحا للموقف تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يعلل موقفه بشأن مشروع القرار الذي اعتمدناه من فورنا.

بداية، أود أن أشكر وفد منغوليا على الطريقة المهنية المتميزة التي تمت بها العملية. فقد مكنتنا من الوصول إلى نتيجة إيجابية مقبولة لنا جميعا. ويحتوي القرار على عناصر شتى تتصل بالمنظورات الدولية للديمقراطية ، بما في ذلك إعادة التأكيد على أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب الحرة لتحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومساهمتها الكاملة في جميع جوانب حياتها.

ويؤكد القرار مجددا أيضا، على أنه بينما تتشاطر الديمقراطيات سمات مشتركة، لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية، وأنها ليست حكرا على أي بلد أو منطقة؛ ويؤكد القرار مجددا ضرورة الاحترام الواجب للسيادة وحق تقرير المصير.

بيد أننا نود الإعراب عن قلقنا بخصوص عنصرين يردان في القرار؛ ويود وفدي إيضاح موقفه بشأن ذينك الجانبين.

أولا، بالنسبة للفقرة الأولى من منطوق القرار، يود وفدي أن يعلن أنه يرفض رفضا تاما بعض التوصيات والمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/60/556). ويرى وفدي أن هذه الفقرة لا تؤيد تلك المقترحات بتاتا. ومن دواعي قلقنا أن التوصيات التي تقدم بها الأمين العام تشير إلى نية منح اعتراف رسمي للمجموعات أو الحركات الدولية التي تروج لإقصاء البلدان النامية من الأمم المتحدة.

ومن الجلي أن تلك الحركات، خلافا لحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، تطبق معايير انتقائية

وتمييزية وإقصائية تتسم بالازدواجية، بدلا من التعاون الدولي الحقيقي في مجال حقوق الإنسان و الديمقراطية.

وفيما يتعلق بفكرة التقرير عن وضع مؤشرات للحكم الديمقراطي، نود أن نوضح تماما بأننا سنعارض أية محاولة في المستقبل لفرض مؤشرات ذاتية مسيسة وتمييزية توضع بدون مشاركة الوكالات الحكومية المتخصصة المكلفة من قبل الأمم المتحدة بمعالجة تلك المهام.

وثانيا، فيما يتصل بالفقرة الرابعة من منطوق القرار والإشارة إلى ما يسمى بصندوق الديمقراطية في الأمم المتحدة، لا يزال وفدي يشعر بالقلق، كما ذكرنا ذلك عند اعتماد وثيقة النتائج الختامية لمؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، بأنه ليس من الواضح من سيتخذ القرار – وكيف – وأي بلدان لها فرص الوصول إلى الصندوق لإرساء ديمقراطياتها أو ترسيخها.

وسنستوثق من أن صندوق الديمقراطية لن يستخدم آلية لإصدار شهادات لمن هو ديمقراطي أو غير ديمقراطي. ويساورنا القلق أيضا، من أن نرى، مع الصندوق، تلاشيا مستمرا لخطط وبرامج إنمائية معينة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال أنشطة تتداخل مع الأنشطة التي ينبغي أن تضطلع بها إدارة الشؤون السياسية.

وأخيرا، نود أن نشكر منغوليا مرة أخرى على عملها الإيجابي جدا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتحدث الوحيد شرحا للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم النظر في البند ١٠ من بنود جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ الجمعية العامة بأن الجمعية ستتناول تقارير اللجنة الخامسة في تاريخ لاحق، يعلن عنه فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.